Iğd Üni İfder / Igd Uni Jour Div Fac
Sayı / No: 21, Nisan / April 2023
Makale / Article: 143-163

موقف الحافظ ابن حجر العسقلاني من الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري: دراسة نقدية

عبد العزيز محمد الخلف [a]

Geliş Tarihi: 14.02.2023 | Kabul Tarihi: 20.04.2023

المخلص: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موقف الحافظ ابن حجر من الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري، لاسيما وهو الإمام الجهبذ الذي بذل عمرًا في خدمة هذا الكتاب. وبيان نوعية هذا النقد الموجه للصحيح، وما يطاله النقد وما يخرج عنه. وتوضيح تأثير النقد الموجه للصحيح على مكانة الصحيح. اعتمدت على المنهج الاستقرائي في إعداد هذا البحث، متتبِّعًا كل الأحاديث التي أوردها ابن حجر في مقدمته مما انتقده الدارقطني وغيره على البخاري. كما اعتمدت على المنهج التحليلي الذي ساعد في توضيح كنه موقف الحافظ من هذه الأحاديث، وتجلية رأيه الدقيق. وقد توصلت إلى أن انتقادات الدارقطني وغيره تنطلق من معرفة واسعة بطرق الأحاديث، ومواضع اتفاقها واختلافها، لذلك يوردون الوجه المنتقَد ويُتبِعونه بالصواب. وقد وقف الحافظ ابن حجر من هذه الانتقادات موقف العالم الفاحص الخبير، فرد أكثرها وفق قواعد المحدثين، وما وسعه المقام إلا أن يسلِّم بدقة بعضها. وقد رأى ابن حجر أن بعض هذه الانتقادات -مع صحتها- غير قادحة، وذلك في سبعة أحاديث، بينما عدَّ بعضها قادحًا، وذلك في ثلاثة أحاديث، وهي قادحة في السند، دون المتن.

الكلمات المفتاحية: صحيح البخاري، الأحاديث المنتقدة، ابن حجر العسقلاني، الدارقطني، موقف.

[a] Iğdır Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, Temel İslam Bilimleri Bölümü
dr.azeez@hotmail.com

Al-Hafiz Ibn Hajar al-Asqalani's Opinion on the Critical Hadiths in *Sahih al-Bukhari*: A Critical Study

ABDULAZİZ MUHAMMED

Abstract: The research aims to shed light on the position of Al-Hafiz Ibn Hajar regarding the critical hadiths in Sahih al-Bukhari, especially as he who devoted a lifetime to the service of this book. And a statement of the quality of this criticism directed at the correct, and the impact on the position of the correct. In preparing this research, I relied on the inductive method, following all the hadiths mentioned by Ibn Hajar in his introduction, which were criticized by al-Daraqutni and others on al-Bukhari. It also relied on the analytical method, which helped to clarify the position of al-Hafiz regarding these hadiths and to clarify his precise opinion. The researcher concluded that the criticisms of al-Daraqutni and others stem from a wide knowledge of the methods of hadiths, and the points of their agreement and disagreement, so they quote the criticizing face and follow it correctly. Al-Hafiz Ibn Hajar took from these criticisms the position of the scholar, the examiner, and the expert. He singled out most of them according to the rules of the hadith scholars, and he could only accept the accuracy of some of them. Ibn Hajar saw that some of these criticisms, despite their authenticity, were ineffectual in seven hadiths, while some were considered effectual in three. But influential in the bond, without the text.

Keywords: Sahih al-Bukhari, critical hadiths, Ibn Hajar al-Asqalani, al-Daraqutni, opinion.

المقدمة

فإن صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى عند جماهير العلماء هو أصح الكتب الحديثية، وقد حظي بالقبول من سائر العلماء المحققين، ولم ينل هذه الدرجة إلا بعد أن خضع للبحث والتنقيب والفحص والدراسة لكل كلمة فيه.

وقد وُجد على مر التاريخ الإسلامي علماء وجهوا بعض الانتقادات لأحاديث هذا السِّفر، فمنهم من انتقد الصنعة الحديثية فيه، ومنهم من حاكمه إلى شرطه الذي اشترطه على نفسه فيه، ومن قارب الصواب ومنهم من جانبه.

وكان من أبرز من انتقد أحاديث في صحيح البخاري الإمام الحافظ الدارقطني، الذي ألَّف كتابًا تتبَّع فيه أحاديث البخاري، وحاكمه إلى شرطه، ثم خرج بنتيجة أن البخاري خالف شرطه في بعض ما أورده. وقد بلغت الأحاديث التي انتقدها مما رواه البخاري مئة حديث.

كما كان لأبي علي الجياني وأبي مسعود الدمشقي جهود في توضيح بعض ما رأوه أوهامًا في الصحيح.

ثم جاء الحافظ ابن حجر فجمع انتقادات هؤلاء الثلاثة في فصل عقده في مقدمته التي جعلها فاتحة شرحه على صحيح البخاري، فبلغت (110) مئة وعشرة أحاديث.

ولما كان الإنصاف سبيل كل باحث فقد وصل ابن حجر في نتيجة بحثه إلى أن غالب الانتقادات التي وجِّهت للصحيح مدفوعة، والجواب عنها واضحٌ، ما خلا بضعة أحاديث رأى أن ردها عسير أو متعذِّرٌ.

وقد جاء بحثنا هذه ليوضح أبعاد موقف ابن حجر من هذه الانتقادات قبولًا وردًا أولًا، ثم بيان تأثير ما قبل من هذه الانتقادات على أصحية الصحيح ثانيًا.

أهمية البحث:

تتجلّى أهمية البحث فيما يأتي:

1. تسليط الضوء على موقف الحافظ ابن حجر من الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري، لاسيما وهو الإمام الجهبذ الذي بذل عمرًا في خدمة هذا الكتاب.
2. بيان نوعية النقد الموجه للصحيح، وما يطاله النقد وما يخرج عنه.
3. توضيح تأثير النقد الموجه للصحيح على مكانة الصحيح.

سبب اختيار البحث:

يوهم بعض الباحثين، لاسيما غير المتخصصين، أن الحافظ ابن حجر يرى ضعف

بعض أحاديث البخاري، ويستدلون على ذلك بقبوله ببعض انتقادات الحافظ الدارقطني على صحيح البخاري، وهو أمر كنت أتشكك فيه، ولم أكن أملك جوابًا علميًّا دقيقًا مبنيًّا على دراسة نقدية لموقف ابن حجر التفصيلي من انتقادات الدارقطني، فجاءت هذه الدراسة لتوضيح الصورة وتجلية الحقيقة، بعيدًا عن رمي الكلام على عواهنه.

مشكلة البحث:

يحتج البعض بموافقة ابن حجر للدارقطني في انتقاده بعض أحاديث البخاري أن ذلك يدل على وجود أحاديث ضعيفة في البخاري، مما يسوغ لهم انتقاد أحاديث غيرها، فهل هذا الزعم صواب؟ وهل في صحيح البخاري أحاديث ضعيفة ضعفها ابن حجر؟ هذا ما يجيب عنه البحث.

الدراسات السابقة:

الدراسات والأبحاث التي تناولت الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري كثيرة، ولكني لم أعثر على بحث يركز على موقف ابن حجر من هذه الأحاديث إلا بحثاً بعنوان: (**دراسة لأجوبة ابن حجر على انتقادات الدارقطني على البخاري**) للدكتور عادل بن عبد الشكور الزرقي، وهو أحد البحوث المقدمة لمؤتمر السنة النبوية وتحدياتها المعاصرة الذي أقيم في جامعة ملايا في ماليزيا سنة 2013، وقد عرض فيه الباحث أجوبة ابن حجر الإجمالية على انتقادات الدارقطني دون توضيح لموافقة ابن حجر للدارقطني في بعض انتقاداته، والموقف من هذه الموافقة؟ ولذلك فإن النقطة التي يركز عليها بحثنا هذا مختلفة تماماً عما ورد في ذاك البحث.

حدود البحث:

سيقتصر هذا البحث على الأحاديث التي ساقها الحافظ ابن حجر في مقدمته، مما انتقده العلماء على البخاري، ولن يتطرق لما انتقد خارج هذه المقدمة، ذلك أن دراسة هذه الأحاديث كاف في بيان موقف الحافظ ابن حجر من هذه الأحاديث المنتقدة، على اعتبار أن المقدمة قد حوت أشهرها، لاسيما وفيها فصولٌ معقودٌ لذلك.

منهج البحث:

اعتمدت على المنهج الاستقرائي في إعداد هذا البحث، متتبِّعًا كل الأحاديث التي أوردها ابن حجر في مقدمته مما انتقده الدارقطني وغيره على البخاري. كما اعتمدت على المنهج التحليلي الذي ساعد في توضيح كنه موقف الحافظ من هذه الأحاديث، وتجلية رأيه الدقيق.

خطة البحث:

جاء البحث في مقدمة؛ تناولت أهمية البحث وسبب اختياره ومشكلته والدراسات السابقة ومنهج البحث وخطته، وتمهيد ومبحثين رئيسيين، وفق الآتي:

المبحث الأول: الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري؛ عددها، وأنواعها، والجواب الإجمالي عنها.

المبحث الثاني: موقف الحافظ ابن حجر من الأحاديث المنتقدة على صحيح البخاري، متضمنا ما أعله بعلة قادحة أو غير قادحة.

ثم ختمت البحث بخاتمة تضمنت أهم نتائج البحث وتوصياته.

والله أسأل أن يتقبل هذا العمل، وأن ينال القبول، إنه نعم المولى ونعم الناصر المعين.

تمهيد:

ألَّف الحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة 852 هـ) كتابه الشهير فتح الباري شرح صحيح البخاري، وقدَّم لها بمقدمة ضافية بارعة، جعل لها اسمًا خاصًّا بها، حيث أطلق عليها اسم (هُدى الساري مقدمة فتح الباري)، وقد عقد في هذه المقدمة فصلًا تناول فيه الأحاديث التي انتقدها الإمام الدارقطني على الإمام البخاري في كتابه التتبع، وأضاف إليها بعض الأحاديث التي انتقدها أبو علي الجياني وأبو مسعود الدمشقي، فجاءت في (110) مئة وعشرة أحاديث، انفرد الدارقطني بمئة منها، وما بقي منها هي انتقادات لأبي علي الجياني وأبي مسعود الدمشقي.

الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري

عدد الأحاديث التي طعنت على البخاري:

أورد الحافظ ابن حجر جملة من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني وغيره على الإمام البخاري، وقد بلغت (110) مئة وعشرة أحاديث في صحيح البخاري، وافقه مسلم على تخريج (32) اثنين وثلاثين حديثاً، وانفرد البخاري بتخريج سائرها، وهي (78) ثمانية وسبعون حديثاً[1].

وغالب هذه الانتقادات هي انتقادات الدارقطني، ما خلا (18) ثمانية عشر حديثًا هي من انتقادات غير الدارقطني، أوردها ابن حجر[2].

---

[1] أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري* (بيروت: دار المعرفة، 1379 هـ)، 346/1.

[2] عادل بن عبد الشكور، الزُّرقي، *دراسة لأجوبة ابن حجر على انتقادات الدارقطني على البخاري*، كتاب مؤتمر

أنواع الطعن على البخاري والجواب عنها:

يمكن تقسيم الانتقادات التي وجهها الدارقطني للإمام البخاري إلى قسمين:

انتقادات في السند:

وتتضمن أربعة أنواع:

النوع الأول: الانقطاع في السند.

وقد أجاب ابن حجر عن دعوى الانقطاع جواباً إجمالياً بيَّن فيه مجموعة من الاحتمالات، وبيان ذلك:

أن الراوي للحديث إما أن يكون صحابيًّا أو غير صحابيّ، فإن كان الراوي صحابيًّا، فإن روايته في حكم المتصل ولو لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، لأن مراسيل الصحابة كلَّها حجةٌ، وإن كان غير صحابيٍّ؛ فإما أن يكون مدلِّسًا أو غير مدلِّس، فإن كان غير مدلِّسٍ وقد عاصرَ من حدَّث عنه ولقيَه، فإن روايته عنه تقتضي الاتصال، وإن كان مدلِّسًا، فإن صرَّح بالسماع من طريقٍ أخرى فهو على الاتصال أيضًا، وبذلك يندفع الاعتراض بالانقطاع في هذه الحالات.

فإن خلا الحديث عن كل هذه الاحتمالات، وكان الانقطاع ظاهرًا، فالغالب أن البخاري رحمه الله تعالى ساقه على سبيل المتابعة والإعضاد، أو رواه اعتمادًا على وجود قرائن في الجملة تقوي هذا الحديث، ويكون التصحيح ههنا وقع من حيث مجموع الطرق.

كما أن بعض النقاد يُعِلُّ بعض الأحاديث بالانقطاع لكونها غير مسموعةٍ، وذلك مثل الأحاديث التي تحمَّلها الرواة بالمكاتبة والإجازة، فهذه ليست من قبيل المنقطع عند من يرى جواز التحمُّل بالإجازة، وهذا هو مذهب البخاري، بل إن إخراجه لمثل هذه الروايات دليلٌ على أن ذلك طريق تحمُّلٍ مقبول[3].

وقد بلغت أحاديث هذا النوع (36) ستة وثلاثين حديثًا، منها: (19) تسعة عشر حديثًا أعلَّت بالإرسال، و(17) سبعة عشر حديثًا أعلَّت بالانقطاع[4].

ويدخل في هذا النوع ما يسمى: **المزيد في متصل الأسانيد**، وهو ما يزاد فيه رجلٌ في سندٍ ظاهره الاتصال، حيث تأتي بعض الأسانيد برجلٍ زائدٍ على ما في الروايات الأخرى،

السنة وتحدياتها المعاصرة، ماليزيا، 2013، ص 816، وهي الأحاديث ذات الأرقام: (6، 11، 20، 38، 51، 52، 54، 65، 73، 75، 81، 87، 93، 106، 107، 108، 109، 110).

[3] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 347/1.

[4] الزرقي، *دراسة لأجوبة ابن حجر*: 823.

فقد يروي البخاري الرواية التي فيها المزيد، فيُعْتَرض عليه بالرواية الخالية عن الزائد، وقد يروي البخاري الرواية الخالية عن الزيادة، فيُعْتَرض عليه بالرواية المزيدة.

وقد أجاب ابن حجر جواباً إجمالياً بيَّن فيه أن البخاري قد يخرج الطريق التي فيها زيادة، فيأتي الناقد فيعلَّها بالرواية التي ليس فيها تلك الزيادة، وهذا تعليلٌ مردودٌ، لأن الأمر لا يخلو عن إحدى حالتين:

الأولى: أن يكون الراوي قد سمع الحديث من الراوي المزيد فلا ضرر؛ لأن الحديث عنده على الوجهين، فرواه مرةً مزيدًا ورواه أخرى من غير الزيادة، وذلك لأن الحديث عنده عن شيخه بدون واسطة، وعن شيخه بواسطة، فكأنه سمعه عن شيخه بنولٍ، ثم لقي شيخه فسمعه منه بعُلُوٍّ، وروايته صحيحة في كلتا الحالتين.

الثانية: أن يكون الراوي قد سمعه عن شيخه بواسطة، ولم يسمعه من شيخه مباشرة، ففي هذه الحالة لا يمكن تعليل الرواية المزيدة بالرواية الناقصة، لأن الرواية الناقصة من قبيل المنقطع، والمنقطع ضعيف، والضعيف لا يُعِلُّ الصحيحَ[5].

وقد بلغت أحاديث هذا النوع (21) واحدًا وعشرين حديثًا[6].

النوع الثاني: الاضطراب. حيث كان الدارقطني يُعلُّ بعض أحاديث البخاري بالاختلاف على أحد رواة الحديث.

وقد أجاب ابن حجر جواباً إجمالياً بيَّن فيه أن التعليل لمجرد الاختلاف في الطرق تعليلٌ غير قادحٍ، إذ لا يلزم من اختلاف الطرق أن يكون الحديث مضطَّربًا، بل لا بد قبل ذلك من النظر في إمكان الجمع بين الطرق، فإن أمكن الجمع دلَّ ذلك على أن الحديث محفوظٌ عند الراوي على الوجهين، فأخرجهما البخاري، ولم يقتصر على وجه دون وجه، وذلك إذا كان الرواة المختلفون متعادلين في الحفظ والعدد، أما إن لم يمكن الجمع ممكنًا، بأن كان المختلفون غير متساوين بل متقاربين، فإن البخاري ربما أخرج الطريق الراجحة، وأعرض عن الطريق المرجوحة، وربما اكتفى بالإشارة إليها فقط[7].

وقد بلغت أحاديث هذا النوع (30) ثلاثين حديثًا، منها (13) ثلاثة عشر حديثًا بتغيير الصحابي، و(17) سبعة عشر حديثًا بتغيير راوٍ آخر[8].

---

[5] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 347/1.

[6] الزرقي، *دراسة لأجوبة ابن حجر*: 823.

[7] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 347/1.

[8] الزرقي، *دراسة لأجوبة ابن حجر*: 823.

النوع الثالث: الوهم. بأن يخطئ فيه أحد الرواة، وقد أعلّ الدارقطني بعض أحاديث البخاري من هذا الوجه، وقد اقتصر ابن حجر في جوابه الإجمالي على أن بعض لا يؤثر، وبعضه يؤثر، ولم يبين مواضع التأثير ومواضع عدم التأثير[9].

وقد بلغت أحاديث هذا النوع (11) أحد عشر حديثًا.

النوع الرابع: انفراد بعض من ضُعِّفَ مِن رواته بحديثٍ، وهذا إخلالٌ بشرطه أن لا يخرج إلا الصحيح، وقد انتقد الدارقطني البخاري لإخراج أحاديث هذا الصنف، وقد أجاب ابن حجر بأنه لا يوجد في الصحيح من هذا النوع غير حديثين، وقد توبعا[10].

انتقادات في المتن:

وتتضمن نوعين:

النوع الأول: أن ينفرد راوٍ بزيادة في متن الحديث، لا يذكرها سائر الرواة الضابطين. وقد انتقد الدارقطني البخاري على روايته أحاديث فيه زيادات في متونها لا يثبتها سائر الرواة، وقد أجاب ابن حجر جواباً إجمالياً فبيَّن أن الزيادة إما أن تكون منافية أو غير منافية، فإن كانت منافيةً، بحيث يتعذَّر الجمع فهي مؤثِّرة، أو دلَّت القرائن على أن هذه الزيادة مدرجةٌ في المتن من كلام بعض الرواة، فهذا القسم مؤثِّر. أما إن كانت الزيادة غير منافية فلا يؤثِّر، لأن الزيادة هنا في حكم الحديث المستقل[11].

وقد بلغت أحاديث هذا النوع (8) ثمانية أحاديث[12].

النوع الثاني: أن يذكر راوٍ بعض ألفاظٍ في متن الحديث يخالف بها غيره. حيث يُعِلُّ الدارقطني بعض أحاديث البخاري بمخالفة الثقات في سياقة المتن، وقد يَعُدُّ هذا شذوذًا أو وهمًا، وقد أجاب ابن حجر جوابًا إجماليًا بيَّن فيه أن ذلك لا يؤثر ولا يقدح، لأنه يمكن الجمع بين الألفاظ المختلفة أو الترجيح بينها[13].

وقد بلغت أحاديث هذا النوع (2) حديثين[14].

---

[9] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 348/1.

[10] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 348/1. وانظر: محمد كامل قره بللي، *أصحاب النسخ الحديثية في صحيح البخاري من الرواة المتكلم فيهم*، المجلة الدولية لأبحاث الحديث، تركيا، 2020، العدد: 5، ص60-61.

[11] ابن حجر العسقلاني، *المصدر السابق*: 347/1.

[12] الزرقي، *دراسة لأجوبة ابن حجر*: 823.

[13] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 348/1.

[14] الزرقي، *دراسة لأجوبة ابن حجر*: 824.

جواب إجمالي على الأحاديث المنتقدة:

أجاب العلماء على انتقادات الدارقطني إجاباتٍ مجملةً وتفصيليّةً، وممن أجاب بالإجمال الإمام النووي حيث ذكر في شرحه على البخاري أن ما طعن به الدارقطني على البخاري ومسلم مبنيٌّ على قواعد ضعيفة جدًا عند المحدثين، وهي مخالفةٌ لقول جمهور العلماء من أهل الفقه والأصول وغيرهم، لذلك لا ينبغي الاغترار بهذه الطعون[15].

وقد انتقد ابن حجر تعميم النووي، لأن القول بأن كل الأحاديث المنتقدة بنيت على قواعد ضعيفة غير مسلَّمٍ، بل بعضها بني على قواعد صحيحة، وبعضٌ منها وافق ابن حجر المنتقدين في انتقادهم، لذلك صوَّب ابن حجر قول النووي الآخر في شرح مسلم أنه قد أجيب عن أكثرها، لأن بعض الإجابات التي أبداها العلماء غير منتهضة كما يقول ابن حجر[16].

وقد أبدى ابن حجر جوابًا إجماليا بيَّن فيه أن العلماء متفقون على تقديم البخاري ومسلم على كل علماء عصرهما، فالبخاري هو تلميذ علي بن المديني، وكان ابن المديني أعلم أقرانه بعلل الأحاديث، وقد استفاد منه البخاري كثيرًا، كما أن البخاري تلميذ محمد بن يحيى الذهلي، وهو أعلم أهل عصره بعلل أحاديث الإمام الزهري، وقد استفاد منه ذلك البخاري ومسلم. وأضاف ابن حجر أن البخاري ومسلمًا قد اشترطا أن لا يخرجا إلا الصحيح، فإذا أخرج البخاري أو مسلمٌ حديثًا في صحيحيهما، فهذا يعني أنه سالمٌ من العلل، أو علته غير قادحة، فإن أبدى بعض الحفَّاظ فيه علةً قادحةً، فقول هؤلاء الحفاظ معارِضٌ لقول البخاري ومسلم، ولا شكَّ أن قول البخاري ومسلم مقدَّمٌ على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة[17].

ويلاحظ في هذا الجواب أنه قائم على تقديم البخاري ومسلم على علماء عصرهما، وبالتالي فإن أي نقدٍ يتوجّه إلى أحاديث كتابيهما مقابَلٌ بقولهما بتصحيحه، عن طريق إيراده في كتابٍ التزما فيه بإخراج ما صحّ دون ما سواه، وهو لا شك جواب إجمالي، وقد يكون في التفصيل خلاف له.

وقال أيضًا بعد أن استوفى إيراد انتقادات الدارقطني والرد عليها إن هذه الانتقادات ليست قادحةً جميعها، بل أكثرها الجواب عنها واضحٌ، وبعضها تحتمل القدح وغيره،

---

[15] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 346/1.

[16] بن حجر العسقلاني، *المصدر السابق*: 346/1.

[17] ابن حجر العسقلاني، *المصدر السابق*: 346/1.

والقليل منها في الجواب عنها تكلُّف[18].

موقف الحافظ ابن حجر التفصيلي من الأحاديث المنتقدة على صحيح البخاري

بعد أن قمت باستقراء الأحاديث التي انتقدها الدارقطني كلِّها، واطّلعت على جواب الحافظ ابن حجر التفصيلي على كلٍّ منها، ظهر أن الحافظ ابن حجر قد ردَّ أغلب اعتراضات الدارقطني، ورأى أنها ليست اعتراضات سديدة، وقد بلغت أحاديث هذا النوع (100) مئة حديث، بينما وافقه في (10) عشرة أحاديث، حيث أبدى ابن حجر قبولًا لانتقاد الدارقطني.

ويظهر من خلال الاستقراء أن هذه الأحاديث العشرة على نوعين:

النوع الأول: ما أعلَّه ابن حجر بعلة غير قادحة، وعددها سبعة أحاديث، أربعة أعلَّها الدارقطني ووافقه ابن حجر، وثلاثة أحاديث أعلَّها أبو علي الجياني[19] وأبو مسعود الدمشقي[20] ووافقهما ابن حجر.

النوع الثاني: ما أعلَّه ابن حجر بعلة قادحة، وهي ثلاثة أحاديث أعلَّ الدارقطني حديثين منها، وأعل أبو مسعود حديثًا، ووافقهم ابن حجر.

وهذا ما سنفصله في الفقرتين الآتيتين:

ما أعلّه ابنُ حجر بعلة غير قادحة:

وجملة ذلك سبعة أحاديث، أذكرها مع بيان موقف ابن حجر منها، مع تبيان موقف سائر العلماء منها:

الحديث الأول:

روى البخاري من طريق مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال: "كنا نصلي العصر، ثم يذهب الذاهب منا إلى قباء، فيأتيهم والشمس مرتفعة"[21].

---

[18] ابن حجر العسقلاني، *المصدر السابق*: 383/1.

[19] أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني الأندلسي المحدث؛ كان إماماً في الحديث والأدب، وله كتاب مفيد سماه (تقييد المهمل)، و (التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين)، توفي سنة (498). انظر: محمد بن أحمد بن عثمان، الذهبي، *سير أعلام النبلاء* (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985/1405)، الطبعة 3: 148/19.

[20] أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، الحافظ، المجود، البارع، صاحب كتاب (أطراف الصحيحين)، توفي سنة (400). انظر: الذهبي، *سير أعلام النبلاء*: 227/17.

[21] أخرجه محمد بن إسماعيل، البخاري، *الجامع الصحيح*، مح. مصطفى البغا (بيروت: دار ابن كثير- دار اليمامة، 1987/1407)، ط3، في مواقيت الصلاة، باب وقت العصر، حديث رقم (526)، ومسلم، بن الحجاج، *المسند الصحيح*، مح. محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت)، في المساجد، باب

وقد انتقد الدارقطني هذا الحديث وجعله من أخطاء مالك، لأن مالكًا قال فيه (إلى قباء)، وخالفه كثيرٌ من رواة الزهري فقالوا: (إلى العوالي)، وممن خالف مالكًا: يونس بن يزيد، والليث بن سعد، ومعمر، وصالح بن كيسان، وشعيب، وغيرهم[22].

فالدارقطني أعلَّ الحديث بمخالفة مالك سائر الرواة في المتن، حيث ذكر مالك أن الذاهب يذهب إلى قباء، بينما قال سائر الرواة: يذهب إلى العوالي. وقد وافقه ابن حجر في الانتقاد، ولكنه جعله غير قادح، لأن هذا وهمٌ يسيرٌ، لا يلزم منه القدح في صحة الحديث، كما أن البخاري أخرج الروايتين، المحفوظة وغيرها، فلا تعليل بهذا[23].

وإنما لم يكن هذا الوهم قادحًا، مع أن صحيح الرواية هو: (إلى العوالي)، لأن المعنى متقارِب، لأن قباء جزءٌ من العوالي، ولعل الإمام مالكًا لما رأى رواية ابن شهاب الزهري لا تحدِّد مكانًا بعينه من العوالي، بل هي مجملة، وكانت عنده رواية أخرى تبيّن مكانًا محددًا من العوالي، وهو مساكن بني عمرو بن عوف[24]، وهي في قباء، فحمل مالك الرواية المفسرة على الرواية المجملة، لأنهما قصة واحدة، فالروايات كلها عن أنس رضي الله عنه"[25].

ولو نظرنا إلى صنيع الإمام البخاري لوجدناه أخرج هذه الروايات الثلاث، إلى قباء، وإلى العوالي، وإلى بني عمرو بن عوف، وهذا يدل على إتقانه، فقد أدى كما تحمّل.

الحديث الثاني:

روى البخاري من طريق عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ((أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة))، فقلنا: وثلاثة، قال: ((وثلاثة))، فقلنا: واثنان، قال: ((واثنان))، ثم لم نسأله عن الواحد[26].

وقد أعله الدارقطني بالانقطاع بين ابن بريدة وأبي الأسود، واستدلَّ بأن ابن بريدة

استحباب التبكير بالعصر، حديث رقم (621).

[22] علي بن عمر، الدارقطني، *الإلزامات والتتبع*، مح. مقبل الوادعي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1985/1405)، الطبعة 2: 308، حديث رقم (156).

[23] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 352/1.

[24] روى هذه الرواية البخاري ومسلمًا، بلفظ: "كنا نصلي العصر، ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف، فيجدهم يصلون العصر". البخاري، *الصحيح*، في مواقيت الصلاة، باب وقت العصر، حديث رقم (523)، ومسلم، *الصحيح*، في المساجد، باب استحباب التبكير بالعصر، حديث رقم (621).

[25] أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، *فتح الباري شرح صحيح البخاري* (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، 29/2.

[26] البخاري، *الصحيح*، في الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، حديث رقم (1302).

يرويه عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود، ولم يصرِّح بسماعه من أبي الأسود كما يقول علي بن المديني[27].

وقد وافقه ابن حجر، فالحديث لم يروَ عن ابن بريدة إلا بالعنعنة، فعِلَّتُه باقية، ولكن يمكن الاعتذار للبخاري بأنه اعتمد في هذا الباب على ما رواه عبد العزيز عن أنس بهذه القصة، وأخرج حديث أبي الأسود على سبيل المتابعة لحديث عبد العزيز، ولذلك لم يجد حرجًا في إخراج رواية معلولة، ما دام الأصل سالمًا من العلل، والمتابعات موضع التساهل بخلاف الأصول[28].

ومما تجدر الإشارة إليه أن عبد الله بن بريدة ولد في عهد عمر، فلقاؤه أبا الأسود ممكن بلا شك، فقد توفي أبو الأسود سنة (69) هـ[29]، ولكن البخاري يشترط ثبوت اللقاء، ولم يثبت في رواية أن ابن بريدة قد لقي أبا الأسود، ولم يرو عنه إلا بالعنعنة، فهو منقطع على شرط البخاري، ولو كان غير منقطع عند سائر العلماء، لأن ابن بريدة غير مدلس، وقد أمكن لقاؤه وسماعه من أبي الأسود، فالحديث صحيح على شرط مسلم لا على شرط البخاري، وإنما خرَّجه البخاري لأنه روى قبله حديث عبد العزيز عن أنس، ثم أتبعه بحديث ابن بريدة عن الأسود، فكأنه جعله كالشاهد له[30].

وبهذا يظهر أنه لا انتقاد على البخاري في رواية هذا الحديث من هذا الطريق، لأن الشواهد يتساهل فيها ما لا يتساهل في الأصول.

أما تعليل ابن المديني لهذا الحديث بأنه من رواية ابن بريدة عن يحيى بن يعمر فهو وهمٌ، فقد روى أحد الرواة هذا الحديث داود بن الفرات عن ابن بريدة عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود، لكنه خالف الثقات الذين رووه عن ابن بريدة عن أبي الأسود، ولم يجعلوا بينهما أحدًا، فزيادة يحيى بن يعمر وهم كما قال الدارقطني[31].

الحديث الثالث:

روى البخاري من طريق عروة عن أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه

---

[27] الدارقطني، *التتبع*: 316، حديث رقم (162).

[28] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 356/1.

[29] يوسف بن عبد الرحمن، المزي، *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، مح. بشار عواد معروف (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980/1400)، ط1: 38/33.

[30] حديث عبد العزيز بن صهيب أخرجه البخاري، *الصحيح*، في الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، حديث رقم (1301)، ومسلم، *الصحيح*، في الجنائز، باب فيمن يثني عليه خير أو شر من الموتى، حديث رقم (949).

[31] علي بن عمر، الدارقطني، *العلل الواردة في الأحاديث النبوية* (الرياض: دار طيبة، 1985/1405)، 247/2.

وسلم أنها كانت مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجته، فأرادت الخروج، ولم تكن قد طافت بالبيت، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تطوف على بعيرها[32].

وقد أعله الدارقطني بالانقطاع بين عروة وأم سلمة، وأن الصحيح فيه إنما هو عن عروة عن زينب عن أم سلمة، كما رواه مالك في الموطأ[33].

وما ذكره الدارقطني صوابٌ، فالحديث عند البخاري بإسقاط زينب بين عروة وأم سلمة، فهو منقطع، ولكن الإمام البخاري روى هذا الحديث مقرونًا، فروى الرواية الأولى بإثبات زينب، رواها عن محمد بن عبد الرحمن، وهي رواية موصولة لا إشكال فيها، ثم قرنها برواية الثانية بإسقاط زينب، وهي رواية أبي مروان، وهي رواية فيها انقطاع، وإنما فعل البخاري ذلك كعادته في حكاية الخلاف عن بعض الرواة، وإنما اعتماده على رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب، مع أن سماع عروة من أم سلمة غير بعيد[34].

وبهذا يظهر أن ابن حجر وافق الدارقطني في انتقاده، لكنه أجاب عن البخاري، وجعل فعله غير قادح، كما أنه أبدى احتمالًا أن يكون عروة قد سمع من أم سلمة، فقد كانا في بلد واحد، ولما ماتت أم سلمة كان عروة قد جاوز الثلاثين من عمره، فلا يبعد سماعه منها[35].

الحديث الرابع:

روى البخاري عن ابن عباس عن الفضل بن عباس رضي الله عنهم حديث الخثعميَّة التي استفت النبي صلى الله عليه وسلم في الحج عن أبيها[36].

أعله الدارقطني بالانقطاع، فقد ذكر أن البخاري خرَّج الحديث من طريق ابن جريج عن الزهري، بينما رواه الحجاج فقال: حُدِّثْتُ عن الزهري، ثم قال الدارقطني: "فإن كان ضبط فقد أفسد"[37].

وقد وافقه ابن حجر، لأن ابن جريج مشهور بالتدليس، وحجاج حافظٌ، وحيث لم توجد رواية يصرِّح فيها ابن جريج بالسماع فإن رواية حجاج هي المعتمدة، وعلة الحديث

---

[32] البخاري، *الصحيح*، في الحج، باب من صلى ركعتي الطواف خارجًا من المسجد، حديث رقم (1546).

[33] الدارقطني، *التتبع*: 246، حديث رقم (107).

[34] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 358/1.

[35] ابن حجر، *فتح الباري*: 487/3.

[36] البخاري، *الصحيح*، في الحج، باب الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الراحلة، حديث رقم (1755)، ومسلم، *الصحيح*، في الحج، باب الحج عن العاجز لزمانه وهرم ونحوهما، حديث رقم (1335).

[37] الدارقطني: *التتبع*: 241، حديث رقم (103).

باقية[38]. ولكنه أجاب عن ذلك بأن البخاري روى الحديث من طريق مالك عن ابن شهاب الزهري، ولم يقتصر على رواية ابن جريج المنقطعة، بل إن البخاري روى حديث ابن جريج مقرونًا بحديث مالك، فالاعتماد على رواية مالك عن الزهري، ورواية ابن جريج جاءت متابعة لرواية مالك، وبذلك يزول إشكال الانقطاع.

وقد ألمح ابن حجر إلى احتمال أن رواية حجاج التي صرَّح فيها أن ابن جريج لم يسمعه من الزهري لم يتابع عليها، ولربما كانت هي الوهم، لأن أحدًا من الرواة لم يتابع الحجاج في روايته، كما أن اقتصار الشيخين على رواية غيره قد ترجح أن الحديث متصل م طريق ابن جريج أيضًا لا انقطاع فيه. ويؤيد ذلك أن الترمذي روى الحديث من طريق روح بن عبادة -وهو ثقة حافظ- عن ابن جريج قال: أخبرني ابن شهاب[39]، فانتفى ما كان يخشى من الانقطاع بين ابن جريج والزهري، وسلم الحديث من التعليل.

الحديث الخامس:

روى البخاري من طريق عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى عيسى وموسى وإبراهيم، وذكر أوصافهم عليهم السلام[40].

أعله أبو علي الجياني وأبو مسعود الدمشقي بأنه شاذ، إذ رواه البخاري من حديث ابن عمر، والمحفوظ أنه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

ووافقه ابن حجر، إلا أنه اعتذر للبخاري بأنه من سبق القلم، لاسيما وقد أخرجه البخاري في موضع آخر عن ابن عباس[41]، وقال: "وهو الصواب... الوهم فيه من غير البخاري"[42].

ولكن هذه العلة غير قادحة، فالحديث أينما دار دار على صحابي، وكلهم عدول، كما أن البخاري أخرج الوجه الصواب في موضع آخر، ولعله أخرج الرواية المعلَّة ليبيِّن علَّتها، فإنه يفعل ذلك أحيانًا.

---

[38] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 358/1.

[39] محمد بن عيسى، الترمذي، *الجامع* (مصر: مطبعة البابي الحلبي، 1975/1395)، الطبعة 2، في الحج، باب ما جاء في الحج عن الشيخ، حديث رقم (928).

[40] البخاري، *الصحيح*، في الأنبياء، باب: {واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها} [مريم: 16]، حديث رقم (3255).

[41] البخاري، *الصحيح*، في الأنبياء، باب قول الله تعالى: {واتخذ الله إبراهيم خليلا} [النساء: 125]، حديث رقم (3177).

[42] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 365/1.

الحديث السادس:

روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال[43].

روى البخاري هذا الحديث من طريق ابن شهاب الزهري، والزهري يرويه بطريقين:

الأول: عن سعيد بن المسيَّب عن أبي هريرة، يرويها عن الزهري: عبد الرحمن بن خالد، وعنه: الليث.

والثاني: عن أبي سلمة عن أبي هريرة، يرويها عن الزهري: شعيب.

ولكن البخاري جمع بين رواية الراويين عن الزهري، وحوَّل الإسناد، من دون أن يبين الاختلاف بين الروايتين، فقال: (حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري. وقال الليث: حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب أخبره أن أبا هريرة قال...)، مما أوهم أنهما جميعًا يرويان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة، لذلك أعله أبو مسعود الدمشقي بالإدراج فقال: "لم يذكر كيف يروي شعيب هذا الحديث عن الزهري، وإردافه له بحديث الليث يوهم أنهما سواء، وليس كذلك، بل شعيب يرويه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة".

وقال أبو علي الجياني: "هذا النظم فيه التباس". ووافقه ابن حجر: صدق أبو علي. ولكنه بيَّن بعد ذلك أن الإسناد الأول ربما سقطت منه كلمة واحدة، وهي قوله: عن أبي سلمة، وبهذا يرتفع اللبس[44].

وبهذا يظهر أن الإلباس الذي حصل برواية البخاري يزول بهذا التوجيه، لاسيما إذا عرفنا أن البخاري قد روى الحديث في مكان آخر من صحيحه على الوجه الصحيح، فقد رواه في كتاب الصيام من طريق شعيب عن ابن شهاب الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة[45].

ويظهر من هذا النقاش أن الحديث إنما هو عن الإلباس الحاصل بسبب جمع الطرق، وليس الحديث عن الطعن في الحديث، بل الكل متفقٌ على صحة الحديث من وجوه كثيرة.

---

[43] البخاري، *الصحيح*، في التمني، باب من يجوز من اللو، حديث رقم (6459).

[44] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 382/1.

[45] البخاري، *الصحيح*، في الصيام، باب التنكيل لمن أكثر الصيام، حديث رقم (1864). ومن هذا الوجه أخرجه مسلم، *الصحيح*، في الصيام، باب النهي عن الوصال في الصوم، حديث رقم (1103).

الحديث السابع:

روى البخاري من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((بينا أنا نائم رأيتني على قليبٍ، فنزعت ما شاء الله أن أنزع، ثم أخذها ابن أبي قحافة، فنزع ذنوبًا أو ذنوبين، وفي نزعه ضعفٌ، والله يغفر له، ثم أخذها عمر، فاستحالت غَرْبًا، فلم أر عبقريًّا من الناس يفري فريه، حتى ضرب الناس حوله بعطن))[46].

أعله أبو مسعود الدمشقي بالانقطاع بين إبراهيم بن سعد والزهري.

ووافقه ابن حجر، وذكر أن مسلمًا رواه على الصواب، فجعل بين إبراهيم والزهري صالح بن كيسان[47].

والذي يظهر أن هذه العلة غير قادحة، فقد روى البخاري الحديث من غير طريق إبراهيم بن سعد، فرواه عن يونس وعقيل عن الزهري[48]، ورواه من طريق غير الزهري فرواه عن همام عن أبي هريرة[49]، فكأن رواية إبراهيم متابعة، ويتساهل في المتابعات ما لا يتساهل في الأصول.

ما أعلّه ابنُ حجر بعلة قادحة:

وجملتها ثلاثة أحاديث، نسوقها مع بيان موقف ابن حجر منها، مع تبيان رأي سائر العلماء فيها:

الحديث الأول:

روى البخاري من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((رباط يوم في سبيل الله خيرٌ من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة خيرٌ من الدنيا وما

---

[46] البخاري، *الصحيح*، في التوحيد، باب المشيئة والإرادة، حديث رقم (7037). ومعنى قليب: البئر غير المطوية، وذنوبًا: الدلو المملوءة، واستحالت: أي صارت وتحولت من الصغر إلى الكبر، وغربًا: الغرب الدلو العظيمة، وعبقريًّا: العبقري هو السيد وقيل الذي ليس فوقه شيء، ومعنى: ضرب الناس بعطن: أي أرووا إبلهم ثم آووها إلى عطنها، وهو الموضع الذي تساق إليه بعد السقي لتستريح.

[47] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 382/1. والحديث أخرجه من هذا الطريق: مسلم، *الصحيح*، في الفضائل، باب فضائل عمر، حديث رقم (2392).

[48] البخاري، *الصحيح*، في فضائل الصحابة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((لو كنت متخذًا خليلًا))، حديث رقم (3464)، وفي التعبير، باب نزع الذنوب والذنوبين، حديث رقم (6618).

[49] البخاري، *الصحيح*، في التعبير، باب الاستراحة في المنام، حديث رقم (6619).

عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله أو الغدوة خير من الدنيا وما عليها))[50].

أعله الدارقطني بأن زيادة جملة: ((رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها)) تفرد بها عبد الرحمن بن عبد الله، وغيره أثبت منه، وباقي الحديث صحيح[51].

فعلة هذا الحديث أن عبد الرحمن بن عبد الله ليس في رتبةٍ يُتَحَمَّل منه أن يتفرد بحديثٍ ما، لأنه متوسط الحفظ، فغيره أثبت منه كما قال الدارقطني، وقد اقتصر غيره في رواية هذا الحديث على قوله صلى الله عليه وسلم: ((الروحة والغدوة في سبيل الله أفضل من الدنيا وما فيها))[52]، وزاد هو قوله: ((رباط يوم في سبيل الله خيرٌ من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة خيرٌ من الدنيا وما عليها))، فجعل الدارقطني هذه الزيادة غير ثابتة.

وقد وافق ابن حجر على أن عبد الرحمن هذا قد تفرد بهذه الزيادة[53]، وعبد الرحمن ضعيفٌ عند بعض النقاد، فقد قال ابن معين: في حديثه عندي ضعفٌ، وقال ابن المديني: صدوقٌ، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الدارقطني: ليس هو بمتروكٍ، وقال ابن عدي: بعض ما يرويه منكرٌ مما لا يتابع عليه. وقال ابن حجر: حدَّث عنه يحيى القطان، ويكفيه رواية يحيى عنه[54].

ويظهر أن ابن حجر يقرُّ بانفراد عبد الرحمن بهذه الزيادة، وأنه ليس في رتبة رجال الصحيح، لانحطاط رتبته عن ذلك، ولكنه لا يراه ضعيفًا، بل هو متوسطٌ، ولكن يبقى الإشكال: هل يحتمل مثل هذا الراوي أن ينفرد؟ وهل يصح اعتبار انفراده هذا صحيحًا، مع ما علمتَ من حاله؟

والجواب: أن الحديث في الفضائل لا الأحكام، ويتساهل في الفضائل ما لا يتساهل في الأحكام، ثم إن الحديث له شاهد بمعناه، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: ((رباط يوم في سبيل الله أفضل – وربما قال: خير – من صيام شهر وقيامه، ومن مات فيه وقي فتنة القبر، ونمي له عمله إلى يوم القيامة))، كما يشهد له حديث: ((رباط يوم في سبيل الله خير

---

[50] البخاري، *الصحيح*، في الجهاد والسير، باب فضل رباط يوم في سبيل الله، حديث رقم (2735).

[51] الدارقطني، *التتبع*: 201، حديث رقم (71).

[52] البخاري، *الصحيح*، في الجهاد والسير، باب الغدوة والروحة في سبيل الله، حديث رقم (2641)، ومسلم، *الصحيح*، في الإمارة، باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله، حديث رقم (1881). كلاهما من حديث سفيان عن أبي حازم عن سهل رضي الله عنه. ورواه مسلم أيضًا عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه.

[53] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 362/1.

[54] ابن حجر العسقلاني، *المصدر السابق*: 417/1.

من ألف يوم فيما سواه من المنازل))، وقد حسَّن الترمذي هذين الحديثين[55]، وبهذه الشواهد يرتقي حديث عبد الرحمن الذي خرَّجه البخاري إلى رتبة الصحيح لغيره، ويسلم من العلل.

الحديث الثاني:

روى البخاري من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه في حكم نكاح من أسلم من المشركات ومقدار عدتهن[56].

وقد أعله أبو مسعود الدمشقي وأبو علي الجياني بالانقطاع بين ابن جريج وعطاء الخرساني، إذ لم يسمع ابن جريج التفسير من عطاء الخرساني، وإنما أخذ الكتاب من ابنه عثمان، ونظر فيه[57].

فعلة هذا الحديث أمران:

الأول: الانقطاع بين ابن جريج وعطاء، فهو لم يسمعه، وإنما هو كتابٌ.

الثاني: أن ابن جريج حمل التفسير عن عطاء الخراساني لا عن عطاء بن أبي رباح، وعطاء الخراساني لم يلق ابن عباس، فهو ليس من شرط البخاري.

ويظهر أن ابن حجر يرى العلة الأولى غير كافية لتعليل الحديث، لأن الكتاب فيه نوع اتصال، لذلك يقول: "فيه نوع اتصال، ولذلك استجاز ابن جريج أن يقول فيه: أخبرنا". لكنه يقف عند العلة الثانية، وهي أن الحديث من رواية عطاء الخراساني، فيقرر أن البخاري رواه على أنه من رواية عطاء بن أبي رباح، والحديث إنما هو عن عطاء الخراساني، فهذا وهمٌ من البخاري، لذلك أجاب جوابًا احتماليًّا بأن عطاء هذا ربما يكون عطاء بن أبي رباح، إذ يحتمل أن يكون الحديث عن كلٍّ منهما، ثم عقَّب قائلًا: "فهذا جواب إقناعي، وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ولا بد للجواد من كبوة"[58]، لكنه عاد عند شرحه الحديث فكرر الجواب وبيَّن أن مثل هذا لا يخفى على الإمام البخاري، وهو المشهور بتشدده في شرط الاتصال[59].

الحديث الثالث:

روى البخاري من طريق نافع أنه سمع ابن كعب بن مالك يحدث عن أبيه حديث

---

[55] الترمذي، *الجامع*، في فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل المرابطة، حديث رقم (1665) و(1667).

[56] البخاري، *الصحيح*، في الطلاق، باب نكاح من أسلم من المشركات، حديث رقم (4982).

[57] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 375/1.

[58] ابن حجر العسقلاني، *المصدر السابق*: 376/1.

[59] ابن حجر، *فتح الباري*: 418/9.

الجارية التي ذبحت شاة بحجر[60].

أعله الدارقطني بالاضطراب، فقد اختلف فيه على نافع على أوجه متعددة:

- فرواه عن ابن كعب بن مالك عن أبيه.
- ورواه عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ.
- ورواه عن رجلٍ من بني سلمة أخبر عبد الله.
- وراه عن رجلٍ من الأنصار خبّر عبد الله.
- وقيل إنه رواه عن ابن عمر[61].

لذلك نجد ابن حجر وافق الدارقطني في تعليله الحديث، فقال: "هو كما قال، وعلته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلف وتعسف"[62].

والذي ظهر لي بعد البحث أن الاختلاف قائم، ولكنه يدور على الاختلاف في تعيين الصحابي الذي روى القصة لعبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وبيان ذلك:

في الرواية الأولى عن ابن كعب بن مالك عن أبيه، وأبوه صحابي.

وفي الثانية: عن رجل من الأنصار يخبر عبد الله بقصة الجارية، ويظهر أنه كان شاهدًا للقصة.

وفي الثالثة: عن رجل من بني سلمة، وهم من الأنصار، فهو صحابي يخبر عبد الله.

أما الرابعة، وهي عن نافع عن ابن عمر، فلم تصح، وهي غير مخرجة في البخاري.

وبذلك يتبين أن الحديث أينما دار دار على صحابي، وإنما العلة الظاهرة التي تحدث عنها الدارقطني ووافقه ابن حجر في تحديد الراوي، والعلماء يعلُّون بمثل ذلك، فتقدح في السند وحده، دون أن تقدح في المتن. والله أعلم.

---

[60] البخاري، *الصحيح*، في الوكالة، باب إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت أو شيئا يفسد ذبح وأصلح ما يخاف عليه الفساد، حديث رقم (2181).

[61] الدارقطني، *التتبع*: 245-246.

[62] ابن حجر العسقلاني، *هدى الساري*: 376/1.

الخاتمة

بعد أن طوَّفنا مع الأحاديث التي انتقدت على الإمام البخاري، وبيّنّا موقف الحافظ ابن حجر منها، لا بد من الخلوص إلى جملة من نتائج البحث.

- انتقد الإمام الدارقطني جملة من الأحاديث التي رواها البخاري، وصلت إلى مئة حديث، انفرد البخاري ببعضها، وشاركه مسلم ببعضها، وهذه الانتقادات تدور حول السند في الأغلب، وإن طالت المتن فلا تعدو أن تكون خلافًا في إثبات كلمة أو نفيها.

- الانتقادات الإسنادية دائرة حول الوجه الذي رواه البخاري، وهل هو موافق للصواب مما بيَّنه الحفاظ النقاد أولا، ولا مطعن في أي منها على أصل الحديث، بل الأصل ثابت إن برواية البخاري أو غيره، والخلاف حول إصابة البخاري للطريق الصحيح أو اختياره لغيره، وبالتالي فالمتن صحيح على كل حال.

- تنطلق انتقادات الدارقطني وغيره من معرفة واسعة بطرق الأحاديث، ومواضع اتفاقها واختلافها، لذلك يوردون الوجه المنتقد ويُتبِعونه بالصواب.

- وقف الحافظ ابن حجر من هذه الانتقادات موقف العالم الفاحص الخبير، فرد أكثرها وفق قواعد المحدثين، وما وسعه المقام إلا أن يسلم بدقة بعضها.

- موافقة الحافظ ابن حجر على بعض ما انتقد على البخاري دائرة في الدائرة ذاتها، وهي بيان صوابيَّة اختيار البخاري لهذا الوجه أو مجانبته للصواب فيه، مع التسليم بأن المتن سالم من ذلك.

- وحتى في الانتقادات التي سلَّم ابن حجر أنها قادحة في الحديث لم تعدُ أن تكون قدحًا في طريق، مع سلامة أصل الحديث.

- ولذلك فإن ما يتعلَّق به بعض الباحثين من موافقة ابن حجر للمنتقدين لا تسوّغ القول بأن ابن حجر يرى وجود أحاديث ضعيفة المتن في البخاري، غاية ما في الأمر أن ابن حجر يرى أن السند الذي اختاره البخاري مرجوحٌ، وهناك وجهٌ أرجح منه.

- لم تتعدَّ الأحاديث التي قَبِل ابنُ حجر تعليلَ الدارقطنيِّ وغيرِه لها ثلاثةَ أحاديث، وهي مع كونها غير قادحة في المتن شاهدة لإتقان البخاري وجلالته، فمن بين آلاف الطرق والأسانيد لم يسلم للمعترضين إلا أسانيد ثلاثة، وهذا بعد تتبع وتدقيق منهم لكل ما رواه البخاري.

فهرس المصادر والمراجع

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، *فتح الباري شرح صحيح البخاري* (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ).

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، *هدى الساري مقدمة فتح الباري* (بيروت: دار المعرفة، 1379 هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل، *الجامع الصحيح*، مح. مصطفى البغا (بيروت: دار ابن كثير، دار اليمامة، 1987/1407)، الطبعة 3.

الترمذي، محمد بن عيسى، *الجامع* (مصر: مطبعة البابي الحلبي، 1975/1395)، ط2.

الدارقطني، علي بن عمر، *الإلزامات والتتبع*، مح. مقبل الوادعي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1985/1405)، الطبعة 2.

الدارقطني، علي بن عمر، *العلل الواردة في الأحاديث النبوية* (الرياض: دار طيبة، 1985/1405).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء* (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985/1405)، الطبعة 3.

الزُّرقي، عادل بن عبد الشكور، *دراسة لأجوبة ابن حجر على انتقادات الدارقطني على البخاري*، كتاب مؤتمر السنة وتحدياتها المعاصرة، ماليزيا، 2013.

قره بللي، محمد كامل، *أصحاب النسخ الحديثية في صحيح البخاري من الرواة المتكلم فيهم*، المجلة الدولية لأبحاث الحديث، تركيا، 2020، العدد: 5.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن، *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، مح. بشار عواد معروف (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980/1400).

مسلم، بن الحجاج، *المسند الصحيح*، مح. محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت).